التراث المائي والتدبير العقلاني للموارد المائية: رهان التنمية بدير أطلس بني ملال.

The aquatic heritage and the rational management of water resources : challenge of development in the Atlas of Béni Mellal Dir (Pidmont).

د. فنـيـك عـبـد الواحـد، جامعة القاضي عياض مراكش وجامعة أنجي فرنسا.

Dr. Finigue Abdolwahad, University of Angers, France

abdofinigue@gmail.com

ملخص : ينتمي دير أطلس بني ملال إلى مجال الدير الحقيقي، ويتميز المجال بوفرة العيون المائية، التي تعد أساس الاستقرار البشري منذ قدم الزمن، مما سمح بنشأة وقيام حضارة مائية متكاملة العناصر، حيث تنتشر مشاهد زراعية متنوعة أساسها غراسة الزيتون والأشجار المثمرة وزراعة الحبوب. ويرتبط بهذه العيون المائية والزراعة تراث مائي مهم ساهم في توازن هذا المجال، وفي تدبير هذه الموارد المائية، وفي استمرارية الاستقرار البشري بالدير، وخلق مشاهد زراعية تعد رهان للتنمية، وتسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول الإمكانيات المائية بدير أطلس بني ملال، وطرق تدبيرها ومدى أهمية ذلك في استمرار الإستقرار البشري بالمنطقة، وكذلك تحليل دورها في خلق التنمية بالدير وبالتالي تحديد أهم رهانات التنمية للماء والمشاهد البشرية والطبيعية المرتبطة بها.

الكلمات المفتاحية: الموارد المائية المجال الريفي، التراث المائي، التنمية الملحية، المشاهد الزراعية.

Abstract: The Dir of the Atlas of Beni Mellal, is classified in the real Dir (Pidmont) and the richest in water resources at the national level, in particular karst sources of the Atlas of Béni Mellal, which is the base of the stability of the population and the civilization of Dir since ancient historical periods, and contributing to one of the olive-based agricultural scenes and fruit trees (arboriculture), have been associated with these culture of water resources and the heritage of a rich and diversified water, which reflects the strength of the creativity of the Moroccan man has in the management of the resources available in his natural environment This study aims to highlight the water potential of Beni Mellal's Atlas Dir, and its management methods and its importance for human stability in the region. As well as to analyze its role in the creation of a development in the Dir and also determine the most important development stakes for the water and the human and natural landscapes associated with it.

Keywords: water resources, rural area, Dir, water heritage, local development, agricultural landscape.

مقدمة:

تكتسي الموارد المائية أهمية كبيرة في التنمية الترابية، وفي استدامة الاستقرار والتجمعات البشرية، ومن بين هذه الموارد نجد العيون المائية التي تنبع من جبال الأطلس المتوسط الجنوبي أو أطلس بني ملال، وقد ساهمت هذه الموارد المائية الكارستية في استقرار بشري مهم، وفي انتشار مجموعة من المدن والمراكز المتوسطة، ونجم عن هذا الاستقرار وضرورة ضمان الاكتفاء الذاتي من الغذاء في قيام حضارة مائية حقيقية، أساسها تراث مائي متنوع.

مكن هذا التراث المائي الساكنة المحلية من ضمان استقرارها لقرون طويلة، وفي تدبير عقلاني ومستدام للموارد المائية، والتي تتميز بالقلة وبالتوزيع المجالي غير متوازن. استطاعت التقنيات والأعراف المائية مسايرة التحديث الفلاحي الذي شهده المغرب وخاصة في مجال محادي للدير وهو سهل تادلا، الذي عرف أحد أهم تجارب التحديث الفلاحي بالمغرب منذ عهد الحماية الفرنسية، من هنا تنبع إشكالية هذه المقالة التي تسلط الضوء حول سبل التدبير العقلاني للموارد المائية، بمجال دير أطلس بني ملال، ومساهمة هذه الموارد في قيام مشاهد زراعية، تعد ركيزة لتحقيق التنمية المحلية.

وتلعب هذه الموارد المائية خاصة العيون دورا محوريا في استمرار الدير كمجال لاستقرار البشري والتمدين السريع، مما كما أنها تشكل اللبنة الأساسية في تنوع المشاهد الطبيعية والبشرية بهذا المجال الجغرافي الانتقالي بين الجبل والسهل.

تكتسي هذه الدراسة أهميتها وراهنتيها من خلال كونها تساهم في تشخيص الموارد المائية بدير أطلس بني ملال، وإبراز أهم أشكال تنظيم وطرق المستعملة من طرف الساكنة لتدبير هذه الموارد الحيوية لاستمرارية تواجد التجمعات السكنية بمجال الدير، ومن أبرز أهداف الدراسة تتجلى من خلال تحديد دور الموارد المائية وطرق تدبيرها من طرف الساكنة المحلية(القبيلة) في تحقيق التنمية الزراعية خاصة والتنمية المحلية عامة، وأهم الرهانات التنموية لهذه الموارد المائية.

1. العيون المائية بدير أطلس بني ملال : تشخيص الحالة الراهنة:

ينتمي دير أطلس بني ملال إلى الخزان المائي الكارستي، لسلسلة جبال الأطلس المتوسط الجنوبي والأطلس الكبير الأوسط، لذلك يتوفر على العديد من الموارد المائية السطحية والجوفية، فعلى طول امتداد مجال الدير نجد مجموعة من الموارد المائية ويمكن أن نصنفها إلى :

1-1-يتميز دير أطلس بني ملال بوفرة العيون مائية: تنتشر مجموعة من الينابيع المائية الكارستية، بدير أطلس بني ملال من زاوية الشيخ إلى بزو، والتي تجاوز عددها أكثر من 130 عينا (البحث الميداني 2015)، وتختلف هذه العيون من حيث خصائصها الهيدرولوجية كالصبيب والحرارة، ثم من حيث الخصائص الهيدروجيولوجيا: الأصل الهيدوروجيلوجي للعيون المائية، وكذا من حيث مكوناتها المعدنية، وتتركز معظم العيون المائية في أقدام الأجراف الصخرية، المكونة من الدولومي والكلس الدولومي للياس الأسفل بنسبة 77%، ثم كلس اللياس الأوسط بنسبة 7.8%، والتوضعات الرصراصية الرباعية بنسبة 10.1% (عبد الرحيم بنعلي، 2004، ص163)، تختلف هذه العيون كذلك من حيث الارتفاع، ذلك أن أعلاها في عين تاغبالوت

نوحليمة بالقصيبة بارتفاع يصل إلى 1140م، وأخفضها هي أغبالو ن فم أودي بارتفاع لا يتجاوز 540م.

كما أن معدل الصبيب يختلف بشكل كبير من نبع إلى أخر، حيث أن عين أسردون التي تنتمي إلى ينابيع التدفقات للياس أطلس بني ملال، يصل معدل صبيبها حوالي 1350ل/ث، بينما لا يتجاوز في العديد من العيون الأخرى 10ل/ث، خاصة تلك التي تنبع من التوضعات الثلاثية والرصراصة كعين الحلوف 1ل/ث.

وتقسم الينابيع المائية إلى ثلاثة حسب مصدرها الجيولوجي، وهي :

أ-ينابيع التدفق المباشر للياس أطلس بني ملال: كعين أسردون وعين تاغبالوت نو احليمة وأغبالو نتامدا.

ب-ينابيع الوحدة البنيوية الليلياسية المنفصلة عن أطلس بني ملال : كعيون فشتالة وفم العنصر وتيموليلت وأصفرو.

ج-ينابيع التوضعات الثلاثية والرصرصة للدير: كعيون فم أودي، تامكنونت وزروال،واغرم العلام.

يتوفر الدير على العديد من العيون المائية، وهذه العيون تشهد تحولات ملحوظة على مستوى حجم الصبيب، الذي يتضح أنه يعرف تباينا كبيرا بين الفترات الزمنية الواردة في الجدول، حيث أن فترة 1972-1981 كانت الأعلى صبيبا لدى جميع العيون، بينما كانت فترة 1981-1993 هي الأقل صبيبا، ويفسر هذا بكون هذه الفترة كانت فترة جافة على المستوى الوطني، مما أثر سلبا على العيون الكارستية للدير أطلس بني ملال، ففي سنة 1981 سجلت عين أسردون أدنى صبيب لها إذ لم يتجاوز 450ل/ث (و.ح.م.أ.ر 2012)، ومن العيون ما جف، ولم يعد لها وجود حتى يومنا هذا كعين داي ببني ملال وعيون عديدة في منطقة أيت أم البخث ودير القصيبة بمنطقة أوصفرو، التي جفت منذ تلك الفترة إلى غاية الموسم 1996/1995 وفي سنة 2009/2008 حيث بلغت التساقطات مستويات استثنائية.

كما تختلف هذه العيون المائية، من حيث درجة حرارة المياه وذلك تبعا للارتفاع، الذي تنبع من العيون، فمثلا نجد أن ينابيع التدفق المباشر للياس أطلس بني ملال، التي يتراوح ارتفاعها ما بين 650 و1100 متر، لا تتجاوز فيها الحرارة حوالي 15,5 درجة، بينما أن ينابيع التوضعات الثلاثية للـدير، التي تنبع من ارتفاع ما بين 650 و500 متر فحرارتها تتجاوز في معدلها 19 درجة.

1-1-2- التوزيع الجغرافي للعيون المائية بالدير: تتوزع العيون المائية بدير أطلس بني ملال بشكل متباين، حيث أن العيون المائية يقل عددها كلما توجهنا في اتجاه الجنوب الغربي، فنجد أن عددها يتجاوز 31 عينا بزاوية الشيخ وأم البخث، أما جماعة دير القصيبة لوحدها فتتجاوز فيها العيون المائية أزيد من 25 عينا ذات صبيب مهم يتجاوز 3 ل/ث كأدنى صبيب، وهذا لا يعني أن نفس الملاحظة نسجلها من حيث الصبيب، فمثلا نجد أن أكبر العيون من حيث الصبيب، لا تتواجد في المنطقة التي تكثر فيها العيون، لكن توجد في دير بني ملال، الذي يحتل مرتبة وسطى وانتقالية بين الدير الرطب نسبيا (دير القصيبة) وأخر شبه جاف (دير بزو)، وهي عين أسردون التي يصل معدل صبيبها السنوي حوالي 1347 ل/ث، ويبلغ عدد العيون بهذا المجال حوالي 39

عينا، بينما في دير بزو فنجد أن عدد العيون، يبقى أقل نوعا ما إذ لا تتجاوز 25 عينا، والجدول الموالي يوضح لنا توزيع العيون المائية حسب الجماعات المحلية لدير أطلس بني ملال.

المجالات الكبرى للدير	الجماعة	عدد العيون	الصبيب ب :ل/ث	المساحة المسقية
دير القصيبة	أم البخث	26	2108	3147
	زاوية الشيخ	5	605	874
	دير القصيبة	25	2614	4192
	القصيبة	6	427	1176
	تانوغا	11	719	1723
	تاكزيرت	21	1453	5019
دير بني ملال	فم العنصر	20	860	1954
	بني ملال	6	2060	8594
	فم أودي	4	147	412
	تيموليلت	6	184	613
	أفورار	3	78	386
دير بزو	بني عياض	14	513	1362
	ارفالة	3	73	614
	بزو	8	350	1324
المجموع	14	160	12291	32466

الجدول رقم 01: توزيع العيون المائية بدير أطلس بني ملال

مصدر المعطيات : المندوبية الإقليمية للفلاحة لبني ملال ووكالة الحوض المائي لأم الربيع 2016

يتضح أن منطقة دير أطلس بني ملال، عبارة عن مجال لانتشار العيون المائية الكارستية بعدد كبير، إذ تتجاوز 138 عينا في المجموع، لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض العيون وهي قليلة على العموم، تنبع من مناطق جبلية قريبة من الدير، خاصة في دير القصيبة، كما أن هذه العيون تتميز بصبيب مهم، ويعود هذا اللبس في تصنيف هذه العيون ضمن عيون الدير، إلى عدم وجود تحديد دقيق لمجال الدير، لدى بعض الإدارات الساهرة على تدبير الموارد المائية، والمكلفة بجمع المعطيات المناخية وحتى الهيدرولوجية.

2. التراث المائي بدير أطلس بني ملال

2-1-الإرث المائي بالدير: تراث مائي عريق: تفيد المراجع التاريخية التي تناولت إقليم تادلا بصفة عامة، أن الدير مجال عيون واستقرار بشري مهم، مما يطرح السؤال حول التراث المائي بالمنطقة، أين تتجلى مظاهر هذا التراث وما خصوصياته داخل مجال تادلا؟

تشير بعض الدراسات الأجنبية خاصة، أن الإستقرار البشري بمجال تادلا عموما وبالدير خاصة، سابق لدخول الإسلام إلى المغرب، كما أشارت إلى ذلك دراسة (فرانسوا كوتيي Gauthier Fransois، 1925 ص384) حول مغارات الدير، إضافة إلى إشارة "(جاكلين مونيي Meunié Jacqueline 1984 ص241) حول تادلا، وكذا دراسة Peyronnet حول تاريخ تادلا من الأصول حتى 1910، كل المؤشرات تدل على قدم الإستقرار بهذا الإقليم المغربي من طرف الإنسان الأمازيغي.

وأول الإشارات التي سوف تصلنا حول الدير ومنطقة تادلا عموما عند المصادر الإسلامية مع " عبيد الله البكري"، لكن إشارته لم تذكر بالتفصيل الجانب الاقتصادي المتعلق بالزراعة بل تم ذكر بعض "الحصون الغنية" التي تم الاستيلاء عليها من طرف الأدارسة، وبعدهم سوف يأتي الغزو الصنهاجي لدير أطلس بني ملال ورغم كون هذه القبائل الصحروية تعتمد في نمط عيشها على الرعي والترحال، فإنها عملت على توطين مجموعة من فروعها بالدير لمواجهة قبائل زناتة في جبال فزاز(الأطلس المتوسط) (محمد حجاج الطويل، 1992، ص37)، وحاولوا خلق مناطق فلاحية ذات استغلال وإنتاج متنوع.

وفي عهد الموحدين فقد شهد الدير خاصة، ومنطقة تادلا عموما "ثورة فلاحية"، حيث تضاعفت الرقعة الزراعية مئات المرات وكادت تختفي أراضي الرعي (البراح) (محمد حجاج الطويل، 1992، ص51)، حيث تشير المصادر التاريخية أن الموحدين طوروا تقنيات الري والفلاحة ببلاد المغرب والأندلس (سعيد بنحمادة، 2007، ص33)، حيث تم تطوير تقنيات الري وشقت السواقي وتم بناء السدود التلية لنقل مياه الأنهار، وتم إدخال زراعات جديدة إلى المنطقة كزراعة القطن، التي اشتهرت بها تادلا داخل العالم المتوسطي ككل(الشريف الادريسي)، وازدهرت بالدير زراعة البستنة والتشجير، والخضروات، ولعل في إشارات المؤرخين الكبار الذين ذكروا منطقة تادلا والدير، إشارات دامغة عن هذا التطور الهيدرولوجي والاقتصادي بدير أطلس بني ملال، حيث يشير الوزان في كتابه **"وصف إفريقيا"**، إلى أن منطقة الدير تعتبر منطقة غنية ومتطورة على المستوى الفلاحي، نتيجة التطور التقني الذي شهدته المنطقة وهي نفس الخلاصة التي أكدها "مارمول كاربخال" أثناء حديثه على مناطق متعددة من دير أطلس بني ملال.

وأشار تقرير للنقيب (Commandant TARRIT, 1923, p515) على أن منطقة أيت أم البخث وزاوية الشيخ، تتوفران على سواق كبيرة ومبنية من الطين والحجارة، تنقل كميات كبيرة من مياه العيون، لسقي بساتين الزيتون والتين المنتشرة بكثرة في الدير، كما أعطانا هذا التقرير أسماء العيون، التي توجد في المنطقة، والتي تتجاوز 24 عينا، إضافة إلى أسماء الأنهار الدائمة الجريان والموسمية، كما تمدنا هذه الدراسة بحجم التجهيز الهيدروفلاحي لهذه العيون، أما الدراسة التي أنجزها René Bucco-Riboulat سنة 1949 ، حول مدينة بني ملال فهي تمدنا أيضا، بمعلومات مهمة حول اقتصاد مدينة بني ملال، التي رغم كونها مدينة للتبادل التجاري بين السهل والجبل، فهي تعرف تواجد نشاط فلاحي مهم جدا وإنتاج الزيوت، وتتوفر على سواق ضخمة تسمى ب "الواد" وكانت مشيدة بالحجارة والكلس "تافزا" وكانت تتم عملية ترميمها بشكل دائم كل سنة.

هكذا يمكن القول بأن دير أطلس بني ملال، يتميز بكونه مجالا غنيا بإرثه المائي، الذي شكل عنصر تميز على المستوى الجهوي والوطني، حيث إن وفرة الموارد المائية جعلت من هذا المجال يجلب اهتمام الدول التي تعاقبت على حكم المغرب، من أجل الاستفادة من هذا العنصر الايجابي في استقرار حكمها بالمنطقة، كما أن هذه الوفرة لم تسمح ببروز تقنيات معقدة، كالخطارات والسواقي الكبيرة كما هو الشأن في سوس والحوز وسايس، فإذا ما استثنينا ساقية السعدانية وساقية تازروالت وساقية فشتالة بمنطقة تاكزيرت، والتي تعتبر نموذجا لمجهودات

الإنسان الديري في تدبير موارده المائية، وكذا سواقي عين أسردون، التي تعود إلى فترات سابقة لعملية بناء المدينة ككل، وكانت هذه السواقي عصبا للحياة على مستوى الدير والمدينة والسهل كذلك.

2-2-القوانين العرفية (إزرفان) وتدبير الموارد المائية بالدير: يعتبر الأزرف أو العرف من القوانين المحلية، التي تعتمد عليها الساكنة لتدبير قطاع الماء، فهو المرجع الرئيسي الذي تعود إليه اجماعة من أجل حل الخلافات والخصومات حول الماء، فهو يساعد على تدبير وتوزيع الماء بشكل عادل حسب الحقوق المائية االمكتسبة وعلى تطبيق العدالة وإنصاف المظلومين وزجر المعتدين على الحقوق المائية، كما ينظم أعمال الصيانة للقنوات وللسدود المحلية الصغيرة "الأكَوكْ" ويتواجد هذا النمط من القوانين في معظم المناطق الريفية بالمغرب خاصة في الأطلس الكبير وسوس (بوجروف السعيد ،2007، ص278)، وكذلك بمجال دير أطلس بني ملال نجد هذه الأعراف منتشرة بشكل كبير، وتكتسي هذه الأعراف أهمية كبرى في توطيد علاقات التآزر والتعاون بين أفراد القبيلة، من خلال العمل التعاوني "التويزة" ويكرس مبادئ التضامن والتكافل عن طريق الزجر(إزماز) أو التراضي.

تشير المعطيات التي تم الحصول عليها أثناء زيارتنا المتكررة للمجال الدير، أن تدبير الموارد المائية يتم بطرق عرفية، وفي غياب شبه تام لمؤسسات الدولة وقوانينها الحديثة في مجال تدبير الماء، فحسب الاستمارة الموجهة للساكنة المحلية بالدير، من بين الأسئلة الواردة فيها نجد سؤالا ما هي طريقة تدبير الموارد المائية بالدوار؟ جاء الجواب كالتالي: تدبير عرفي بنسبة 100% من المستجوبين، وفي سؤال أخر حول دور ومساعدة المؤسسات الرسمية في تدبير الماء؟ كانت إجابة حوالي 94 % بقولها: لا شيء بينما قالت 6% تقوم بإصلاح بعض السواقي فقط.

تبرز هذه الأرقام أن تدبير الموارد المائية بدير أطلس بني ملال شأن محلي بامتياز، مرهون بتدبير القبيلة والساكنة المحلية، كما أن دور الدولة ودعمها لتطوير تحديث استغلال هذه الموارد لازال ضعيفا جدا، ولذلك تعمل كل جماعة أو قبيلة في الدير على وضع أعرافها الخاصة من أجل تدبير مواردها المائية، وعموما فالماء "هو مرآة المجتمع فحسن تنظيم الماء، يعبر عن تضامن قوي وتكامل بين مكونات المجتمع" (Olivia Aubriot, 2004, p312). بل إن الماء يعد عنصر تضامن وتعايش بين أفراد المجتمع (M,Drain, 1998, p262) لذلك سوف نقوم بالتركيز على حالة ميدانية نعتقد أنها كافية لإبراز أهمية الأزرف في تدبير الموارد المائية.

تعبر هذه القوانين العرفية على نوع من الديمقراطية الشعبية في أقوى تجلياتها حول تدبير الموارد الطبيعية المشتركة وهو الماء الذي يعتبر من الموارد الحيوية والمهم في حياة المجتمعات، وتمكنت هذه الأعراف من تخفيف من حدة التوتر والصراع بين أفراد القبيلة وكذلك ضمان التدبير الأنسب لحالتي الندرة والوفرة المائية بدير أطلس بني ملال.

2-3 يعتبر ارتباط الماء بالأرض عاملا أساسيا في قسمة الماء بمنطقة زاوية الشيخ: توجد منطقة زاوية الشيخ في الجزء الشمالي لدير أطلس بني ملال، وتتميز بالعديد من الخصائص الطبيعية المهمة حيث تعرف تساقطات مطرية مهمة، وهو ما سيسمح بتنوع الموارد المائية بهذه المنطقة حيث توجد عيون كثيرة تتجاوز 28 عينا أغلبها دائمة الجريان، وأهمها من حيث الصبيب هي عين تامدا حيث صبيبها يصل إلى 350ل/ث، والتي تعد العين الثانية من حيث حجم الصبيب

بدير أطلس بني ملال بعد عين أسردون، وتسكن هذا المجال قبيلة أيت أم البخث وهي أحد فروع قبيلة أيت اسري، وقبيلة أيت أم البخث تنقسم الى أربعة "تيكما" أو مشيخات وهي "أيت شطيف" و"أيت عبد النور" و"أيت محا" و"أيت هودي"، وكل "تيكمي" لها مجالها الخاص من أراضي زراعية ورعوية وموارد مائية تخضع لأعرافها الخاصة في استقلال عن الفروع الأخرى، وهذا ما ينجم عنه تنوع في الأعراف المنظمة للماء في هذه المنطقة، فمثلا نجد أن مشيخة "أيت محا"، التي توجد في مجالها " أغبالو ن تامدا" فإن الأعراف المنظمة للماء تعود إلى فترة ما قبل الحماية.

لكن تم تأكيدها وتنظيمها أكثر في عهد القايد " يحي أومحا" 1942/1939، حيث نصت هذه الأعراف على أن الماء حق لكل أفراد المشيخة الأصليين وعلى المساواة في ملكية الماء بين أفراد المشيخة، وأن الماء غير قابل للبيع أو التفويت تحت أي ظرف كان، وأن الماء مستقل عن الأرض فمن أراد بيع الأرض فهو حر لكن بدون ماء، ومن لم يتملك الأرض وله الماء من حقه أن يكتري نوبته لمن يشاء من عظمه، أو لأحد أخر من مشيخة "أيت محا" فقط، كما منح المرأة حق ملكية الماء ما لم تتزوج خارج القبيلة، لكن حدد حقها في نصف ما يحصل عليه الرجل، كما هو وارد في نظام الإرث في الإسلام، أما في مشيخة "أيت هودي" التي تسقي من مياه عين "تامسكورت" حولي 110ل/ث، حيث أن الماء مشترك بين كل أفراد المشيخة، ملك عمومي لكل فرد الحق في الاستفادة منه، شريطة أن يكون من أصله من المشيخة، كما أن الماء حق للذكور دون الإناث، وأن الماء مرتبط بالأرض أي أن من يبيع الأرض يجب أن يبيع معها ما يسقيها من الماء، إن كانت تحت الساقية يسمى " إكَرْ ندو تركَا" أي "حقل تحت الساقية".

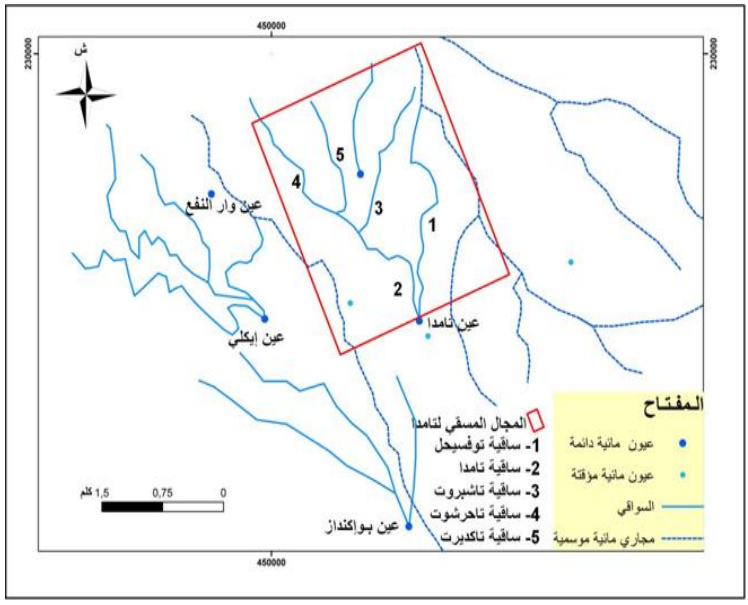

خريطة رقم 1: توطين العيون المائية بدير زاوية الشيخ

المصدر : العمل الميداني 2015/ الخريطة الطبوغرافية 1/50000 لزاوية الشيخ

وعموما فالأعراف المائية في هذه المنطقة، أدت إلى نتائج متباينة حسب الساكنة المحلية، حيث أن مشيخة "أيت محا" لا تزال تسيطر على الماء، رغم تراجع مساحة الأراضي الزراعية بفعل البيع، والتمدين الذي يتزايد مع مرور السنين، بينما نجد فخدات أيت "عبد النور" و"أيت هودي"، فهي بدأت تفقد السيطرة على الماء والأرض، وبدأ أبناؤها في الهجرة نحو المراكز الحضرية كزاوية الشيخ، ومنهم من هاجر إلى أوربا، وفي المقابل عرفت نزوح العديد من المهاجرين، من مناطق بعيدة من بني زمور وأبي الجعد والسراغنة، وإملشيل... حيث اشتروا الأرض والماء، وهكذا بدأت المشيخات في التفكك، كما أن ثمن الأرض الذي يبقى مرتفعا عند مشيخة "أيت عبد النور" و"أيت هودي" لكونها مرتبطة بالماء، قد ساهم في إغراء الفلاحين من أجل بيع أراضيهم، عكس "أيت محا"، فثمن الأرض يبقى منخفضا بشكل ملحوظ، لكونها منفصلة عن الماء.

طريقة تقسيم مياه "عين تامدا" بزاوية الشيخ: يتم تقسيم مياه عين "تامدا" بين "إغصان" عظام مشيخة أيت محا (زاوية الشيخ):

تقسم ساقية "عين تامدا" على 5 سواق ثانوية وهي :

1) ساقية توف السيحل : 2 فأس مائية 2) ساقية تشبيروت: 1 فأس مائية 3) ساقية تجراروت: 1 فأس مائية 4) ساقية تايديرت: 2 فأس مائية 5) ساقية تاحرشات: 1 فأس مائية.

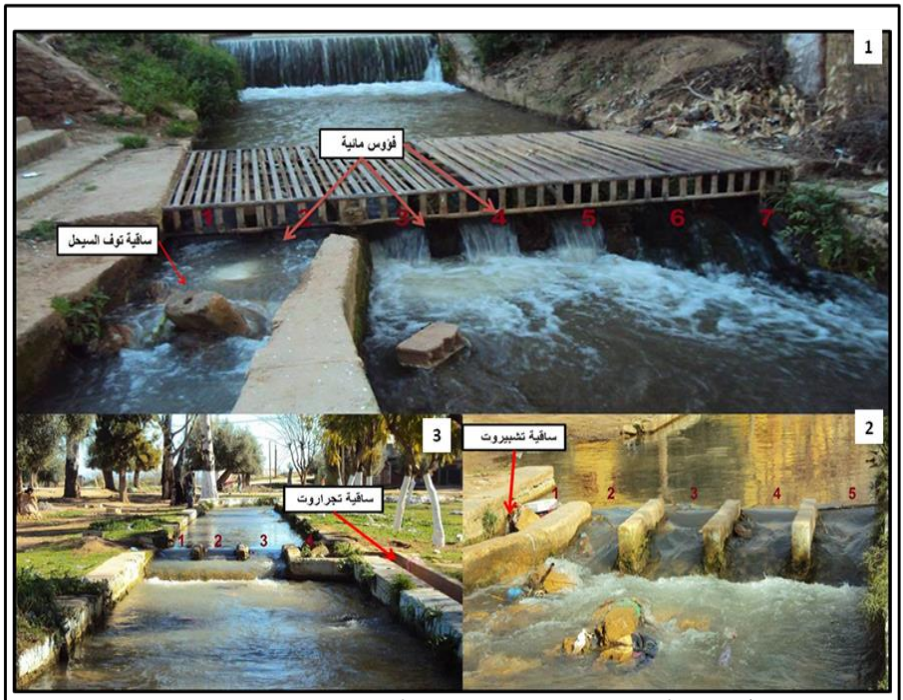

الصورة رقم 1 : أكوك لقسمة الماء قرب منبع عين تامدا و ساقية توف السيحل
الصورة رقم 2 : نصيب ساقية تشبروت من مياه العين فأس مائية
الصورة رقم 3 : نصيب ساقية تجراروت من مياه العين فأسين مائية
المصدر : تصوير شخصي 2015

اللوحة رقم 1: تقسيم مياه عين تامدا على السواقي حسب عدد الفؤوس المائية.
مصدر الصور: العمل الميداني 2015.

إذن فمياه عين "تامدا" والتي تعني بالأمازيغية "ضاية الماء" تقسم إلى 7 فؤوس مائية، وصبيب كل فأس مائية تختلف حسب الفصول (أنظر الصور أعلاه)، وعموما فمعدل الصبيب يصل إلى 30 ل/ث حسب جمعية " مستعملي مياه الري لتامدا"، ويتنوع مستغلو مياه عين "تامدا" حيث تقسم بين الساكنة على الشكل التالي :

إغصان	ساقية توف السيحل	ساقية تشبيروت	ساقية تجراروت	ساقية تايديرت	ساقية تاحرشات
أيت أربعين	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع
أيت مومن	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع
أيت أيوب	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع
أ.علي أوحساين	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع
أيت امحند ويشو	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع
أيت عمر	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع	يوم /الأسبوع
الأحباس	يوم الجمعة	يوم الجمعة	يوم الجمعة	يوم الجمعة	يوم الجمعة

جدول رقم 01: توزيع مياه عين تامدا بين فروع مشيخة أيت محا (زاوية الشيخ)
المصدر: الرواية الشفوية والاستمارة الميدانية 2014.

يبدو أن مياه السواقي، يتم تداولها بين مختلف المستغلين بشكل متساو من حيث المدة الزمنية، وكل فرع من فروع المشيخة يستفيد من مياه السقي في كل سواقي العين، مما يحافظ على العلاقات الاجتماعية الودية بين أفراد القبيلة، رغم أن هذا التنظيم يواجه عدة إكراهات : إكراه يوم السوق الأسبوعي الذي يصادف يوم الأربعاء، لذلك ففي كل موسم فلاحي يتم تخصيص مياه سقي أحد الفروع في هذا اليوم وفي السنة الموالية ينتقل إلى غيرها، كما أن هذا اليوم (الأربعاء) فيما يخص ساقية "تاحرشات" فهي غير خاضعة لقانون التقسيم، فهي تسمى "أماكور" أو "الماء الفائض" عن حاجة القبيلة، ذلك أنه من حق كل أفراد المشيخة الاستفادة من مياهها شريطة أن يحضروا عملية القسمة، التي تقام بعد صلاة الفجر مباشرة، فمن لم يحضر القسمة ليس له الحق في الاستفادة من مياه هذه الساقية، والغاية من هذا اليوم من السقي الحر، هي منح الفرصة لمن لا يملكون الماء داخل المشيخة لسقي أراضيهم، أو من فاته وقت نوبته المائية أو لم تكفه نوبته الأصلية يقوم بالتعويض في هذا اليوم.

3.مظاهر التدبير الاجتماعي للماء بالدير.

3-1 تعد اجْمَاعَة مؤسسة جماعية ديمقراطية لتدبير الموارد المائية بالدير: تعتبر مؤسسات اجْمَاعَة من المؤسسات التقليدية، التي طورها المجتمع المغربي منذ عصور خلت، وتقوم بتدبير الموارد الطبيعية التي تتوفر في المجال الترابي للقبيلة نظرا لما تتوفر عليه من سلطات رمزية وتشريعية داخل القبيلة، كما أنها تسهر على تنظيم الحياة الجماعية، وتنظيم استغلال الأراضي الزراعية وضمان تقسيم الثروات بين أفراد القبيلة، فهي تعبر عن التضامن العضوي والعفوي بين أفراد القبيلة (Montagne,Robert, 1930, p152)، وتعمل مؤسسة اجْمَاعَة على ضمان التوزيع العادل لمياه السقي، بين الفلاحين ذوي الحقوق المائية أو الذين يكترون المياه منهم وذلك وفق قوانين وأعراف صارمة، لا يحق لأحد من أفراد الجماعة تجاوزها وقد لاحظنا تواجدا فعليا لهذه المؤسسة الفاعلة بشكل قوي بمجال الدير في عملية تقسيم الماء بين الفلاحين، وكذلك من

حيث العمل على حل النزاعات حول الماء، وتطبيق أعراف النوبة المائية كما تعمل على معاقبة المخالفين، من خلال فرض غرامة مالية رمزية أو إلزامهم بالذبيحة وإطعام عدد معين من الأشخاص يختلف عددهم حسب طبيعة الخطأ المرتكب.

تؤدي اجْمَاعَة دورا مهما في حماية الحقوق المائية والدفاع عن مصالح القبيلة من كل تهديد خارجي، كما حدث في فشتالة في صراعها مع أهل تاكزيرت حول الساقية السعدانية، وتاكزيرت في صراع حول ماء ساقية "تازروالت" ضد استغلالية تازروالت، الفلاحية التي توجد بسهل تادلا.

ساهمت العديد من العوامل بشكل مباشر في تحول أدوار مؤسسة اجْمَاعَة، حيث بدأت في التراجع في العديد من مناحي الحياة العامة بالدير، فإذا ما استثنينا منطقة القصيبة، تاكزيرت، أيت عياض، وفم العنصر، فإن اجْمَاعَة بدأت في التراجع على مستوى تدبير الموارد المائية، حيث بدأت تزدهر مؤسسات جديدة هي نتاج لكل التحولات السابقة وخاصة التحولات السياسية، حيث تسعى الدولة من خلال هذه المؤسسات، إلى جعل تدبير الماء شأنا محليا لكن تحت مراقبتها المباشرة، ولذلك تم تأسيس جمعيات المجتمع المدني من خلال " جمعيات مستعلمي الماء الفلاحي A.U.E.A"، التي تعد إطارا قانونيا ومنظما ومعترفا به من طرف مؤسسات الدولة العاملة بمجال الماء، وتعد من العناصر الجديدة في تدبير الموارد المائية بالدير ودورها في تزايد مستمر.

2-3 جمعيات مستعملي الماء الزراعي : A.U.E.A فاعل جديد في تدبير الموارد المائية بالدير: تم تأسيس هذه الجمعيات بموجب القانون رقم 2-84 والمدعم بظهير 1-87-12 الصادر بتاريخ 3 جمادى الثانية الموافق ل 11 دجنبر 1990، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 4081 ليوم 16 يناير 1991، وبعد التوجه الذي اتبعه المغرب والذي يرمي إلى ضرورة إشراك الفلاح في التخطيط والتسيير والتدبير وذلك من خلال إطارات منظمة(EL Mouden Idriss, 2000 ,p37) بغية تجاوز البيروقراطية الرتيبة والتدبير التقني، الذي غالبا ما يتعارض مع العقلية التلقائية والعفوية للفلاح المغربي (Kemmoun mohamed, 2004 , p245-267)، لذلك جاء قانون 2-84 الذي نص على حق تأسيس جمعيات مستعملي المياه الفلاحية، وكان الهدف من تأسيسها خلق إطار جمعوي وجماعي منظم من أجل المساهمة في خلق تدبير عقلاني للموارد المائية، وكذا تكوين جمعيات مدنية تلعب دور الوساطة وحلقة وصل بين المؤسسات الساهرة على تدبير الماء والفلاحين مستعملي مياه الري، وتعد هذه الجمعيات كجمعيات مجتمع مدني خلقت من أجل المنفعة العامة ولا تسعى بتاتا من أجل أية منفعة خاصة، وتطبق عليها القوانين المنظمة للمجتمع المدني بالمغرب(القانون رقم 2-84).

تعتبر جمعيات مستعملي الماء الزراعي شريكا إجتماعيا جديدا يساهم في تدبير الماء الزراعي، ويمكن أن تكون شريكا حقيقيا في سبيل تحديث وتدبير وتنمية الموارد المائية، لكن الأمر يحتاج لنوع من الدعم والتنسيق والتكوين التقني والعلمي والتنظيمي في ميدان الماء، لتفادي عدم سقوط هذه الجمعيات في خانة الجمعيات التنموية التي تبقى مجرد حبر على ورق، كما أن هذا النوع من الإطارات من شأنها دعم البعد الثقافي للتنمية لدى الساكنة، وذلك من خلال دعم أواصر الثقة بين الفلاحين ومؤسسات الدولة الفاعلة في التنمية المحلية، خاصة إذا ما تم تكوين هذه الجمعيات في ظل قبول ومباركة جميع مكونات القبيلة، فإن هذا من شأنه أن يدعم دورها في تدبير الماء.

4. التدبير التقني للموارد المائية : غنى الإرث المائي تنوع تقنيات التدبير.

4-1 السدود التلية (أكوك) كأهم تقنيات تدبير الماء بالدير: قام الإنسان المغربي منذ عهود قديمة، باختراع العديد من وسائل الري وسقي محاصيله الزراعية، فقد قام في المناطق الجافة وشبه الجافة والواحات، بتطوير السقي بالخطارات والشادوف والآبار لمواجهة النقص الكبير في الماء وتدبير القليل المتوفر منه (Bédoucha Geneviève, 1987 ,p125)، في حين أن المناطق الرطبة، والتي تعرف نوعا من "الوفرة في الموارد المائية" كالدير بمنطقة بني ملال، فقد طور الإنسان المحلي أدوات أخرى لتدبير الماء، ولتوفير الكمية الضرورية لسقي الفلاحي ومنها السدود التلية، التي تنتشر في كل مناطق الدير، خاصة تلك التي تتواجد بها مجاري مائية سواء موسمية أو دائمة الجريان.

وغالبا ما تتواجد هذه المنشآت في عالية المجرى، من أجل الاستفادة من عاملي الطبوغرافية والجاذبية في نقل الماء من عمق المجرى نحو الحقول، ويتم استعمال الحجارة والأتربة وأغصان الأشجار لبناء هذه الحواجز، التي غالبا ما تكرر عملية البناء بعد كل فيض مائي وتساقط الأمطار الأمر الذي يجبر الساكنة على إصلاحه أو بناء "أكَوكْ" جديد، وفي السنوات الأخيرة قامت الساكنة بإنجاز بعض السدود بالإسمنت المسلح، لمواجهة خطر الجرف المتكرر من طرف السيول، لكن رغم ذلك فلا يزال العديد من السدود تتعرض لجرف السيول، خلال الفترات المطيرة من السنة تشكل السدود التلية أداة فعالة لتحويل المياه من المجرى الرئيسي للنهر، إلى الحقول والبساتين المنتشرة على طول الدير.

إضافة إلى كونها تشكل تقنية لتقسيم الحقوق المائية على السواقي وعلى الفخذات التي تستفيد من الماء، وبالتالي فهذه المنشآت المائية المشتركة تعتبر بمثابة مصدر حياة بالنسبة للساكنة المحلية، وتعتبر مجلسا للقبيلة عند كل دورة مائية حيث يحضر عملية القسمة ذوي الحقوق أو من ينوب عنهم، ويمكننا أن تصنيف أكوك بمجال دير أطلس بني ملال إلى نوعين: النوع الأول أَكَوكْ لنقل الماء من النهر إلى الحقول، والنوع الثاني أكَوكْ لتوزيع ماء العيون على السواقي والحقول، وغالبا ما نجد هذا الأخير يتم بناؤه من الإسمنت ويتم تقسيم الماء حسب الفؤوس المائية، التي تتم عملية تحديدها من هذا الأكَوكْ.

4-2 السواقي أساس السقي الإنجذابي بالدير: ينتشر السقي الإنجذابي على طول مجال الدير، ليشكل أهم نظام للسقي على المستوى المحلي، ويعتمد هذا النظام على السواقي، لنقل المياه من العيون والسدود التلية إلى الحقول والمزروعات، وتسمى محليا ب"تاركَا" وتعتبر كذلك شريانا نابضا يربط بين العالية (منبع الماء) والسافلة حيث المشارات الزراعية، وتعرف السواقي لدى الساكنة المحلية، بأسماء معينة تعبر عن معنى معين وحدث يرتبط بتاريخ المنطقة، مثل ساقية تازروالت نسبة لقوة الصبيب وزرقة الماء، وساقية المغيلية بعين أسردون نسبة إلى المنطقة والقبيلة التي تستفيد من مياهها، وتتفرع عن الساقية الرئيسية سواق ثانوية ثم ثلاثية، والتي تقوم بإصال المياه إلى الحقول وتختلف السواقي من حيث شكلها وعددها، فهي تكون قليلة في العالية وقرب العيون والسدود التلية وعند منابع الماء، بينما يزداد عددها وكثافتها في السافلة نظرا لأهمية المساحات الزراعية والحقول، وغالبا ما تقسم الساقية الرئيسية المجال المسقي إلى عدة أشطر، من أجل توفير الماء بالتساوي لكل المستفيدين.

اللوحة 2: نماذج لبعض السواقي الرئيسية المجهزة بدير أطلس بني ملال
مصدر المعطيات: العمل الميداني 2016/2015.

وهكذا فمن خلال الزيارات الميدانية لمجال البحث، وأثناء ملء الإستمارة الميدانية، فإن أنواع السواقي التي يستعملها الفلاحون في منطقة الدير تنقسم إلى نوعين السواقي الطينية التقليدية، والتي يتم شقها في القشرة العلوية للتربة، وهي تشكل حوالي 80% من مجموع السواقي بمنطقة الدير، بينما تشكل السواقي العصرية بالإسمنت حوالي 20% حيث تقتصر على السواقي الرئيسية والسواقي الكبرى، التي تنقل الماء من السدود التلية أو العيون الرئيسية، وهذه النسبة تختلف حسب الجماعات حيث أن هذه النسبة قد ترتفع إلى 60% كما هو الحال في مجال تيموليلت وأفورار وأيت عياض.

4-3 المطفيات كتقنية قديمة لجمع مياه الأمطار بالمناطق الجافة من الدير: أمام ندرة الموارد المائية في بعض المناطق الجافة بدير أطلس بني ملال، قام الإنسان بابتكار آليات متعددة لتدبير المتوفر منها، من أجل توفير الحاجيات الضرورية للعيش والاستمرار في مزاولة الأنشطة الفلاحية، وفي منطقة بزو فقد طور الفلاح البزيوي تقنية المطفيات التي تعد من التقنيات العتيقة والقديمة، وتستعمل "تانوطفي" أو المطفية لمنطقة بزو في جمع مياه الأمطار، أو تزود بالماء من العيون كمطفية باحي، التي كانت تزود بماء الأمطار وبساقية صغيرة من "عين تامدا" (حسب الرواية الشفوية 2016) وذلك من خلال حفر حوض أو "صهريج" لتجميع المياه الجارية في السفوح الجبلية وغالبا ما تكون هذه الصهاريج نصف مغمورة، أو لجمع المياه الجارية فوق سطوح المباني مثل مطفية أقرمود التي تجمع مياه الأمطار النازلة من سطح مسجد" أقرمود" وتوجيهها قصد التجميع في الحوض، الذي يكون في الغالب مغطى بالحجارة والأخشاب والجير

والطين، وتكون له فتحتان لدخول الماء، وفتحة ثالثة تكون في قعر المطفية من أجل الاستفادة من الماء.

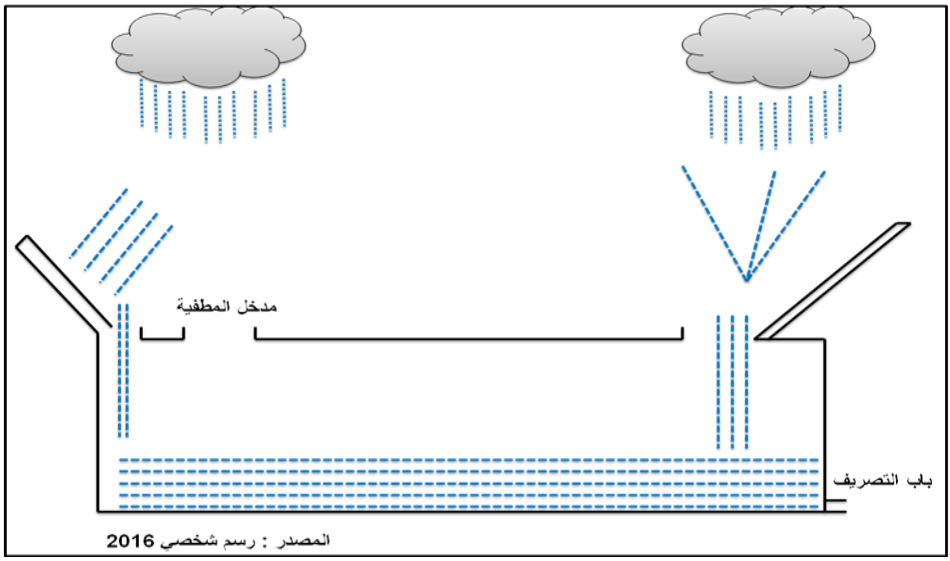

الشكل رقم 1: رسم تبسيطي لتقنية المطفية بدير بزو

مصدر المعطيات: العمل الميداني 2016.

وكانت هذه المطفيات تلقى إهتماما كبيرا إسوة بالعيون المائية، حيث كان يتم تنقيتها من الأوحال وترميم جدرانها كل سنة خلال فصل الصيف، وتتنوع أصناف المطفيات الموجودة في المنطقة، حيث نجد مطفيات خاصة تسمى "تاخيبيت" ومطفية الحقول" تانوطفي ن إكران" ومطفية القبيلة " تامزالت" (Boujnikh Mohamed, 2008, p207)، وقد كانت هذه التقنية ابتكارا عبقريا لمواجهة ندرة الماء وقلة التساقطات، التي لا يتجاوز معدلها 300 ملم في السنة، وكذلك تفاديا لتبخر للماء نتيجة الحرارة المرتفعة، لكن هذا الأسلوب والتقنيات عرف تراجعا كبيرا، وتدهورت معظم المطفيات الموجودة بمنطقة بزو خاصة بمنطقة زالكن (عبد الحفيظ واكريم، 2010، ص165)، حيث تحتاج لترميم فوري أما مطفية "أغبالو"، فقد تدهورت كثيرا وأصبحت عارية كليا، هذا في الوقت الذي لا تزال فيه مطفيات المساجد، بوضعية جيدة كمطفيتي مسجد أقرمود ومسجد باحي.

4-4 تقنية الري التقليدي بالجرة وتاغرت بالدير: تنتشر في النظام التقليدي للسقي الصغير والمتوسط أسلوب السقي بالغمر أي غمر كل الحوض المراد سقيه دفعة واحدة، من أجل سقي المزروعات كالخضر والفصة والحبوب، كما تطبق هذه التقنية في عملية سقي الأشجار المثمرة كالزيتون حيث يتم حفر أحواض دائرية عند جذع الشجرة، ويتم غمره بالماء عند كل عملية سقي ويتميز هذا النوع من السقي، بالعديد من الخصائص منها توفير الرطوبة الكافية للتربة، وهو الأمر الذي يشكل ظروف ملائمة لتطور التربة والحفاظ على خصوبتها، ولكن هذا الأسلوب له نتائج سلبية على مستوى تبذير الموارد المائية بكميات مهمة أثناء عملية السقي، وذلك نظرا لنشاط

عملية التبخر بفعل عوامل المناخية (الحرارة المرتفعة)، إضافة إلى عملية تسرب الماء داخل التربة، وهو الأمر الذي يخلق عجزا في الموارد المائية المتاحة بالدير.

كما أن السقي التقليدي بالاعتماد على السواقي الطينية، يساهم في ضياع كميات كبيرة من خلال تسرب كميات مهمة، وهي العملية التي تنشط خلال عملية السقي إضافة إلى هذا فإن طريقة السقي ب "الربطة"، من العوامل التي تساهم في ضياع كميات مهمة من الماء، وتتكون هذه التقنية من عمليتين عملية "أنزوغ نوامان"، وتعني "الجرة" أو جر الماء، أي بداية النوبة المائية "تيويلي"، وعملية "تغارت" وتعني الجفاف وهي نهاية النوبة المائية وبداية النوبة المائية لفلاح أخر، وتسمى المدة الزمنية الفاصلة بين "أكوك" والحقل "بتغارت" أنظر الرسم.

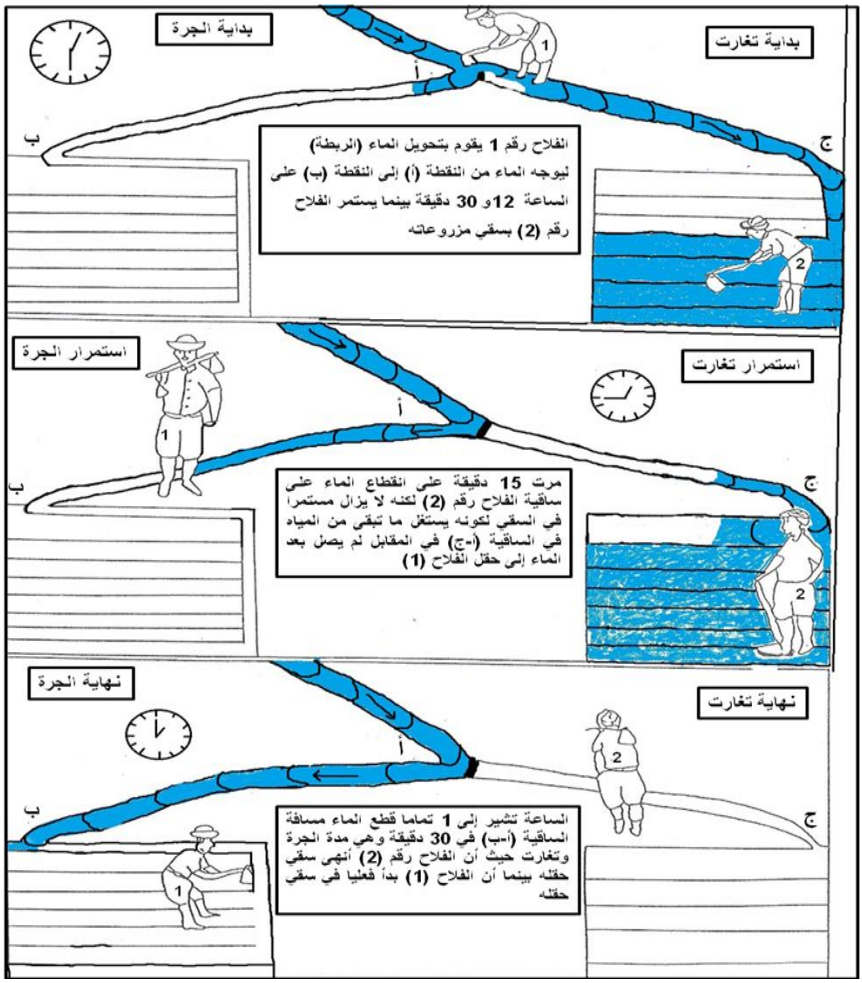

الشكل رقم 2: تبسيط لعملية الربطة والجرة المائية بمنطقة تاكزيرت

مصدر المعطيات: عمل شخصي 2014.

تعتبر هذه التقنية التقليدية، سببا مباشرا في ضياع كميات كبيرة من الماء، والذي يضيع في السواقي عن طريق التسرب أو من خلال التبخر في الجو، وهو ما يجعل الفلاح لا يستفيد من نوبته المائية بشكل كامل وعقلاني.

وللتقليل من هذا الضياع يعمل الفلاحون على جمع أصحاب النوبة المائية، في نفس الساقية من أجل تقليص المسافة الفاصلة بين "الجرة" و الربطة، وكذلك من أجل ربح الوقت وضمان الاستفادة القصوى من النوبة المائية، لكن رغم ذلك فإن الوضعية الحالية تتسم بضياع نسبة مهمة من الماء، تستوجب إيجاد حلول مناسبة لتجاوزها، حيث تبقى عملية تطوير وتحديث الوسائل التقنية لتدبير الموارد المائية بدير أطلس بني ملال أمرا ملحا وحتميا، فكيف يمكن الوصول إلى هذا المبتغى؟

5.المشهد الفلاحي ورهان التنمية المحلية بدير أطلس بني ملال.

1.5 أنواع المشاهد والرساتيق الزراعية المرتبطة بالماء بالدير: يعرف مجال دير أطلس بني ملال انتشار العديد من الحقول والمشارات، التي تتحد فيما بينها لتشكل رساتيق فلاحية ومشاهد زراعية متنوعة، حيث نجد العديد من أنواع الحقول بالدير، وتنقسم إلى حقول مفتوحة كالحقول المخصصة لإنتاج الحبوب وأشجار الزيتون، وأخرى مسيجة كالعراسات، والتي تكون مخصصة لإنتاج الفواكه كالتين والمشمش والخضراوات والمغروسات بالأساس، وغالبا ما يكون هذا النوع محروسا خوفا من السرقة، وتختلف هذه المشارات حسب المساحة: حيث أننا نجد مساحات صغيرة وحتى مجهرية، تستغل في زراعة بعض الخضر والحبوب كزراعة معيشية نادرا ما تحقق الاكتفاء الذاتي، ويتنوع الانتاج الفلاحي في هذه المشارات (Tohami ElKhyari, 1987, p240)، والتي تعمل مع بعضها البعض من أجل أن تكون رساتيق تمنح للدير ميزته وهويته الخاصة، وتكسبه بعدا جماليا، حيث أن هذه الرساتيق غالبا ما تكون منسجمة ومتناغمة بين مكوناتها وعناصرها، وتعبر هذه الرساتيق وطرق تنظيمها على مدى تراكم الخبرات والتجارب التنظيمية والزراعية لدى الفلاح الديري، فكل رستاق أومشارة أوحقل أوعرصة يعبر عن نمط تفكير ومكانة اجتماعية وفقا لما تفرضه الظروف الطبيعية والبنية الاقتصادية للمجتمع ككل(امحمد بلفقيه، 1988، ص32).

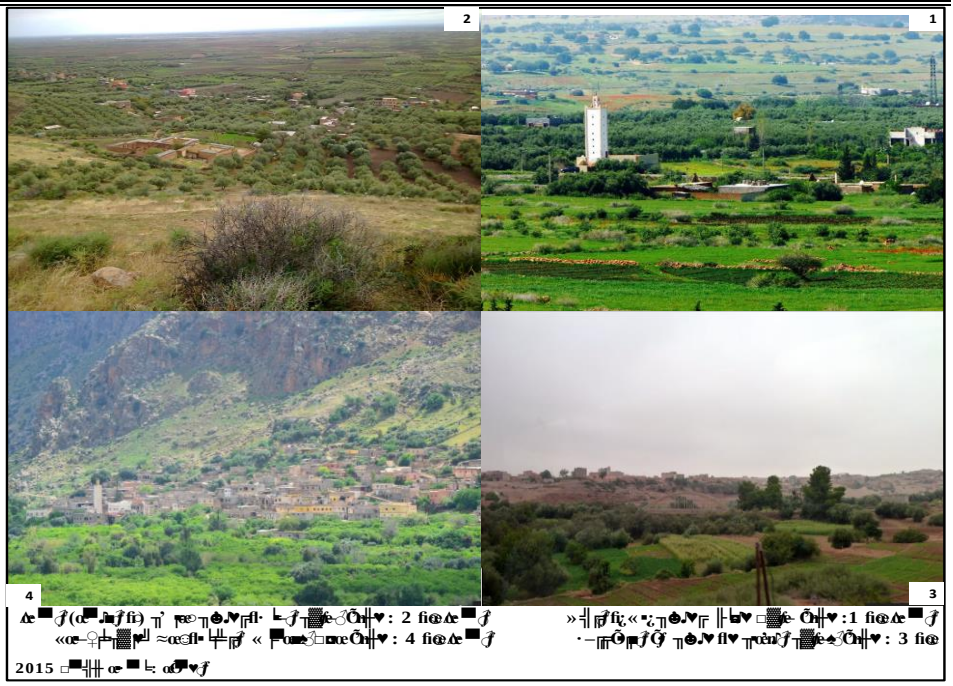

اللوحة 3: مجموعة من مشاهد الرستاق بدير أطلس بني ملال.

مصدر المعلومات: البحث الميداني 2015.

يعرف الدير انتشار العديد من المشارات الزراعية والتي تتنوع حسب المناطق وحجم الموارد المائية وخصائص التربة، وتعدد المشاهد الزراعية حيث أن الصور أعلاه تبرز الدير كمجال للإنتاج الفلاحي المتنوع أساسه المغروسات الزيتون والتين والرومان والخروب والمشمش، إضافة إلى زراعة الحبوب والخضروات المعيشية (البصل واللفت والبطاطس) أو حتى التسويقية منها (الجلبان، الفول، والقطاني..) وتتميز هذه المشاهد الزراعية بالتشابه والتنظيم التلقائي والعفوي، عكس المجال المسقي لتادلا حيث نجد المشارات أكثر تنظيما وتتخذ أشكالا هندسية واضحة وبارزة.

والملاحظ في هذه الرساتيق الزراعية أنها بدأت تفقد تنوعها الكبير من حيث الأشجار المثمرة، وخاصة التراجع الكبير في أشجار الزيتون، وبدأت بعض العرسات تتحول إلى مجالات فارغة تمهيدا لبنائها، وقد عرف السكن الريفي، الذي كان في الماضي يستقر أساسا بالقرب من العيون وبمحيطها، حيث أن العيون المائية تعتبر النواة الرئيسية للاستقرار البشري، الذي كان يتركز في سفوح الجبل والمناطق المرتفعة، أصبح اليوم يزحف على المجالات المنبسطة وعلى حساب الأراضي الزراعية، حيث بدأت المراكز القديمة في التفكك لصالح البناء الجديد القريب أساسا من طرق المواصلات (الطريق الرئيسية)، ببزو، تاكزيرت، القصيبة، زاوية الشيخ أولاد عياد، بني ملال، وهو الأمر الذي خلخل بشكل كبير المشاهد الزراعية للدير.

كما أن نوع البناء ومواد البناء عرفت تطورا كبيرا بمجال الدير، حيث أصبحت المنازل ذات الطراز الحديث تغزو وبقوة المجال الريفي بالدير، أصبحنا نجد الفيلات والمنازل الإسمنتية، في

حين بدا الطراز القديم الذي كان يبنى بالمواد الأولية في التراجع بتراجع البناء بالتراب والحجارة والتسقيف بالأخشاب، وبدأت القرى القديمة في التفكك والتحول إلى مجالات للسكن العصري، كما أن انتشار المكننة أدى إلى تراجع أماكن الدرس، واستعمال الأسمدة ساهم في تراجع استعمال فضلات الحيوانات التي أصبحت تطرح في مكب النفايات وتسبب أمراضا خطيرة.

2.5 تكتسي مشاهد الدير رهانات تنموية كبيرة: تشير بعض المصادر الجغرافية والتاريخية، التي درست المنطقة إلى أنها كانت تتميز بوفرة الغطاء النباتي الكثيف، وانتشار غابات كثيفة من الزيتون (البشير بوسلام، 1991، ص21)، كما أن المجال السكني كان عبارة عن جزيرات متفرقة، وفي الغالب ما تكون المدن محاطة بأسوار " تافزا" و"داي"، بينما كانت الموارد المائية تؤطر الحياة العامة للساكنة، من خلال تقسيم مياه السواقي، وكذا تنظيم أعمال صيانة المنشآت المائية من سواقي وسدود تلية، والتي كانت تستعمل من أجل تحويل مياه الأنهار لسقي المحاصيل الزراعية، وبالتالي المساهمة في خلق مشاهد تتميز بالتنوع والتناغم بين مكوناتها مما يكسبه جمالية كبيرة، والتي سحرت الشعراء والآدباء، والذين قاموا بنظم الأشعار عن جمال المشاهد الطبيعة، التي يزخر بها الدير، خاصة العيون المائية كعين أسردون وتامدا وتغبالوت نوأحليمة، وحتى في فترة الاستعمارية فقد أعجب العديد من الرحالة بالتنوع الطبيعي الذي تتميز به مجالات الدير.

وإذا كانت مشاهد الدير، تتميز بهذه الجمالية والتوازن الكبير بين مكوناتها الطبيعية والبشرية في الفترات الماضية، فإن الدير في العقود الأخيرة، قد شهد العديد من التحولات على مستوى طبيعة المشاهد المرتبطة بالماء خاصة، والمشاهد الطبيعية والبشرية بصفة عامة، حيث أصبحت معظم المشاهد تراكم مظاهر العطوبة والهشاشة، ذلك أن المساحات الشجرية بدأت في التقلص، فالدير يفقد مئات الهكتارات من أشجار الزيتون بهدف بناء تجزيئات سكنية، فمع التوسع العمراني الذي تشهده مراكز الدير خاصة بني ملال، زاوية الشيخ، القصيبة وفم العنصر، بفعل التزايد الطبيعي والهجرة الريفية، فقد شهدت المجالات الزراعية تراجعا كبيرا، مما ساهم في تقلص المجالات الخضراء على امتداد الدير، وهو ما أصبح يهدد مستقبل الساكنة المحلية ويهدد استقرارها بالمنطقة ككل، خاصة مع تراجع الدخل وتوالي سنوات الجفاف مما قد يؤدي إلى حدوث هجرات كبيرة من الدير نحو المدن الديرية(بني ملال، زاوية الشيخ..) وحتى خارجه، وبشكل بدأ يهدد كذلك الهوية الخاصة للدير، ويجعل مستقبل الدير بصفة عامة والمشاهد المائية، أمام تحديات ورهانات تنموية حقيقية.

إذن فالموارد المائية للدير أمامها رهان المساهمة الفعالة في استمرارية المشهد الفلاحي والبعد الجمالي لمشاهد الدير تمهيدا لخلق استثمارات فلاحية وسياحية قادرة على تثمين الدير كمجال متميز بوضعه الطوبوغرافي (الإشراف المباشر على سهل تادلا)، وكذلك لطابعه الجمالي كمجال للخضرة والتنوع المشهدي مجال الزيتون والخروب، لكن ربح هذا الرهان رهين بالتدبير العقلاني للمتوفر من الموارد المائية.

6.**خلاصات الدراسة:** من خلال هذه الدراسة الميدانية يمكن الخروج بالعديد من الخلاصات والتي تنصب في مجملها حول التدبير العقلاني للموارد المائية ورهان التنمية الحلية بمجال دير أطلس بني ملال ونلخصها على النحو الموالي:

- أن مجال دير أطلس بني ملال يعد مجالا غنيا بموارده المائية المتنوعة وخاصة العيون المائية الكارستية، التي تعد المصدر الرئيسي للماء بالمنطقة، وأن هذه العيون تختلف من حيث توزيعها الجغرافي على مناطق الدير، وكذلك من حيث خصائصها الهيدرولوجية، ذلك تبعا لعوامل مناخية وتضاريسية.

- أن هذه العيون تلعب دورا محوريا في خلق ثقافة مائية وزراعية عريقة بالحيز الجغرافي للدير، من حيث كونها سببا رئيسيا في استقرار الساكنة على طول الدير ومنذ فترات تاريخية قديمة، وذلك من خلال تواجد العديد من المراكز الحضرية القديمة والحديثة التي ترتبط بشكل وثيق بالعيون المائية للمنطقة.

- أن التنظيمات والتقنيات التي أنشأتها القبيلة والساكنة المحلية ساهمت ولفترات طويلة في الحفاظ على الموارد المائية من الضياع والتدهور، لكن التنمية العصرية والمواكبة الحقيقية لتطور الاقتصاد الوطني والتغييرات المناخية تستوجب من الساكنة المحلية والدولة التفكير في تطور تقنيات تدبير الموارد المائية بالدير.

- الموارد المائية المتاحة حاليا ساهمت وتساهم في خلق مشاهد طبيعية وبشرية، يمكنها أن تكون لبنة صلبة لخلق مشاريع تنموية من قبيل تثمين المنتوجات المحلية للدير (الزيتون، الخروب،..)، وكذلك أن تكون عاملا محفزا لتنمية سياحية إيكولوجية مستدامة شريطة عدم المساس بالتوازنات البيئية الدقيقة للدير.

خاتمة:

يعتبر تدبير الماء بدير أطلس بني ملال شأنا خاصا بالنسبة للساكنة المحلية، لذلك يبقى التدبير الاجتماعي كما رأينا هو الأكثر حضورا وأهمية على مستوى هذا المجال من خلال مؤسسات محلية من "اجماعة" أو جمعيات مستعملي الماء الفلاحي، وهذه المؤسسات المحلية أبانت على قدرة كبيرة في تدبير الماء من تنظيم عملية توزيعه بين ذوي الحقوق وعلى صيانة المنشآت المائية، وفي حل الخلافات بين مختلف المستفيدين، كما أن الساكنة المحلية ومن خلال هذه التنظيمات تمكنت من تطوير واختراع العديد من التقنيات لتسهيل الاستفادة من الماء المتوفر بمجال الدير من سدود تلية وسواقي لنقل الماء نحو الحقول والمدن، ثم المطفيات لجمع مياه الأمطار في المناطق التي تعاني من ندرة الماء، إلا أن هذه التقنيات وإن كانت قد ساهمت في تدبير استغلال الماء خلال فترات معينة، فإن الواقع الحالي المتسم بالندرة وتراجع الإمكانيات المائية مقابل التنامي الكبير في الطلب على الماء بالدير يستوجب تحديثا حقيقيا لتقنيات تدبير واستغلال الماء، بغاية الحفاظ عليه وتدبير المتوفر منه ومواجهة الطلب المتزايد عليه تحقيقا للتنمية المحلية بدير أطلس بني ملال.

قائمة المراجع:

1. بنعلي عبد الرحيم(2004)، حوض تادلا: من التطور البليورباعي إلى الاستغلال الهيدروفلاحي المستحدث، 03/2004، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية أكدال، الرباط.

2. بلفقيه آمحمد(1988)، أوليات في الجغرافية الزراعية، منشورات الشركة المغربية لتنمية النشر والتوزيع، ط2، مطبعة النجاح الدار البيضاء.

3. بنحمادة سعيد(2007)، الماء والإنسان في الأندلس خلال القرنين 7و 8 هـ/ 13و14م إسهام في دراية المجال والمجتمع والذهنيات، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

4. بوجروف السعيد(2007)، الجبال المغربية : أي تهتئة؟ ، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض كلية لآداب والعلوم الانسانية، مراكش.

5. بوسلام محمد بن البشير(1991)، تاريخ قبيلة بني ملال 1854-1916 جوانب من تاريخ دير الأطلس المتوسط ومنطقة تادلا، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط .

6. حجاج الطويل محمد (1992)، النشاط الاقتصادي بتادلا خلال العصر الوسيط، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، بني ملال، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 1، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.

7. واكريم عبد الحفيظ(2010)، الموارد الطبيعية ومظاهر التنمية القروية بمنطقة أبزو، إقليم أزيلال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

8. AUBRIOT Olivia(1997), L'eau, Miroir d'une Société. Irrigation paysanne au Népal central, Monde Indien, Sciences Sociales 15e-21e siècle. Paris: CNRS Editions 2004.

9. BEDOUCHA Geneviève(1987), L'eau, l'amie du puissant. Une communauté oasienne du Sud tunisien. Paris, France, Editions des archives contemporaines.

10. BOUJNIKH Mohamed(2008), Évolution des paysages irrigués dans le Souss oriental(Maroc), de la khettara à la motopompe, des terroirs faid aux grands périmètre irrigués(le cas des Ouled-Berhil, province Taroudante. Thèse Doctorat Univ Nancy.

11. DRAIN M(1998), Régulation de l'eau en milieu méditerranéen. Risques et tensions, Montpellier, Territoires en mutation n° 3.

12. EL KHYARI Tohami(1987), Agriculture au Maroc, Maroc, Edi Okkad.

13. EL MOUDEN Driss(2000), les pratiques participatives en matière de l'irrigation au Maroc : cas de secteur II projet moyen Sebou Inaoun aval, thése de 3éme cycle, ENA Meknès.

14. KEMMOUN Mohamed et al(2004), l'appropriation des ouvrages hydrauliques, des initiatives individuelles à l'action collectives, in coordination hydraulique et justice sociale, actes du 4éme séminaire, Montpelier.

15. GAUTIER E. François(1925), Les cavernes du Dir, Hespéris, tomes 5, 4 semestres,

16. MEUNIE Jacqueline(1984), Le Maroc saharien des origines au 1670. librairie Klincksieck, Paris
17. MONTAGNE Robert(1930), Les Berbères et le Makhzen dans le Sud Marocain.
18. Bucco-Riboulat René(1949), Béni Mellal centre d'échange entre la plaine et la montagne, mémoires de contrôle civiles , archi, diplom. Nante.
19. TARRIT Commandant(1923), Etude sur le front chleuh, in bulletin de la société de géographie de Maroc, t.3 et 4éme trim.